مشكلات البحوث الإعلامية الميدانية في العالم العربي
أبحاث الرأي العام نموذجا

بقلم
د/ أحمد عبدلي (*)

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى لتعريف بمشكلات البحث الميداني الإعلامي بصفة عامة وأبحاث الرأي العام خاصة، والتي تتعدد وتتنوع فمنها ما يتعلق بالجهاز المفاهيمي وما يطرحه من إشكاليات ناجمة عن نقلها من حقول معرفية ذات منشأ ثقافي وحضاري وإيديولوجي وسيرورة تاريخية خاصة، ومنها أيضا ما بسلامة الإجراءات المنهية ومدى دقتها ودرجة استجابة مجتمع البحث وتفاعلها مع هذه الدراسة، مما يؤثر على تمثيلية العينة ومصداقية البيانات المحصلة منها، ومن جهة أخرى يثير غياب المناخ الديمقراطي وحرية التعبير وسيادة ثقافة الكتمان والتحفظ مشكلة أخرى تؤثر تأثيرا بالغا على النتائج المحصلة.

الكلمات المفتاحية: الرأي العام، المفاهيم، مشكلات القياس، مراكز القياس

مقدمة

تشكل البحوث الإعلامية الميدانية مجالا بحثيا مميزا لما توفره من معارف عن الظواهر الإعلامية الاتصالية، في بنائها وتكوينها، وتطورها وتعقيداتها، وتفاعلها مع باقي الأنساق الاجتماعية والثقافية الأخرى تأثيرا وتأثرا، ويعد الإنسان الموضوع الأساسي لها بوصفه مشاهدا أو قارئا أو مستمعا أو مستخدما، حيث تهدف إلى التعرف على خصائصه وسماته وتركيبته السوسيوثقافية، والمجال القيمي الذي ينتمي إليه، ومعتقداته واتجاهاته وآرائه، وأنماط تفاعله مع مختلف الوسائل المحيطة به ... وغيرها من الموضوعات ذات الأغراض الاجتماعية والعلمية

(*) جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ـ قسنطينة.

والسياسية والربحية التجارية .

وتشكل بحوث ودراسات الرأي العام قسما مهما من هذه الدراسات، حيث تهتم بدراسة الاتجاهات والآراء حول القضايا الموضوعات التي تتطلب منه اتخاذ موقف أو رأي أو اتجاه حولها... قصد فهم اتجاهات الظاهرة ومآلاتها واحتمالاتها المستقبلية. وهو ما يسمح بالتنبؤ والتحكم فيها.

ولقد ظهرت الحاجة إلى مثل هذه الدراسات في الأوساط الأكاديمية الغربية أول الأمر نتيجة تزايد تعقد الظواهر الإعلامية وتداخلها، وكذا انهيار الكثير من المسلمات النظرية السائدة سابقا، خصوصا ما تعلق بنظرية التأثير المباشر والقوي لوسائل الإعلام، ذلك أن تغير المناخات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عجل بتغير هذه النظرة ودفع إلى إعادة فهم الجمهور، من خلال دراسته وفحص ميولاته ورغباته وأثر المتغيرات الاجتماعية والثقافية في أنماط التفاعل مع هذه الظواهر، باعتباره نشطا انتقائيا مدركا لما يتعرض له.

واللافت للانتباه أن هذه الدراسات ظهرت وتطورت في ظروف سياسية وثقافية وعسكرية متداخلة، ولذا طوعت مثل هذه الأدوات لتحقيق أغراض متنوعة منها محاربة المد الشيوعي أول الأمر في أمريكا وأوروبا، من خلال متابعة اتجاهات الرأي العام والتعرف على آليات توجيهه والسيطرة عليه وتحصينه ضد الدعاية المعادية، ثم تطورت إلى الأغراض الاقتصادية التجارية الربحية، حيث وظفت بشكل كثيف للتعرف على خصائص الجمهور ورغباته وميولاته وعاداته الشرائية...الخ، وهو ما شكل قاعدة بيانات بحثية تتوسع من خلالها قاعدة التصنيع انطلاقا مما يرغب فيه الجمهور، وتصنيع رغبات الجمهور أيضا، وهو ما ينسحب أيضا على المجال السياسي فقد كان لانفتاح المناخ الديمقراطي والتوسع في حرية الرأي والمعتقد، دورا مهما في ازدهار استطلاعات الرأي العام التي توظف سياسيا لأغراض شتى.

وقد أنشئت الكثير من المعاهد والمراكز المتخصصة في أمريكا وأوروبا مثل معهد غالوب Gallup وغيره[1]، حيث أمكنها من خلال توفر جملة من الشروط المنهجية والبيئية أن ترصد اتجاهات الرأي العام ونوايا التصويت، في الكثير من المناسبات السياسية، وكانت نتائجها أقرب ما يكون إلى الواقع.

عرفت البيئة العربية لاحقا- خصوصا مرحلة الستينات من القرن الماضي - هذا الاتجاه البحثي من خلال أساليب وطرق مختلفة منها البعثات الدراسية العلمية حركة الترجمة...طبقت

من خلالها نفس الطرق والأساليب المنهجية في دراسة الجمهور العربي واتجاهاته نحو القضايا المختلفة، وقد تساوقت الكثير من هذه الدراسات مع التوجهات السياسية والإيديولوجية للأنظمة العربية التي انصب جهدها على فكرة التنمية الشاملة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وكيفية إخراج مجتمعاتها من حالة التخلف والجمود والركود الطويل نتيجة الظروف التاريخية، إلى حالة من الحداثة والعصرنة، وفي هذا الإطار أنجزت بحوث تتعلق بالأسرة والمجتمع والأفراد واتجاهاتهم نحو قضايا التحضر، تعليم المرأة، حرية المرأة، تحديد النسل، الخيارات السياسية و الإيديولوجية... وغيرها من الموضوعات الأخرى إما ذات البعد القطري أو الإقليمي أو القومي أو الدولي .

غير أن غالبية هذه الدراسات عانت من مشاكل جمة منها المنهجي ومنها النظري، مما انعكس على جودتها وصحة بياناتها ودقتها ومصداقيتها أحيانا، ومرد ذلك إلى إشكاليات تضرب في صميم البناء الفكري والفلسفي للاختيارات المنهجية والنظرية، وكذا إشكالية الإسقاط التعسفي لفرضيات نظرية مستمدة من التجربة الغربية، ومحاولة اختبارها في البيئة العربية على قاعدة المشاكلة والتجانس -بقصد أو دون قصد-، على ما بينهما من اختلاف وتمايز ثقافي عقائدي حضاري نفسي.

1- مشكلات الدراسات الميدانية الإعلامية

تعاني دراسات الجمهور في العالم العربي الكثير من المشكلات المنهجية والنظرية، تجعل من دراستها بمثابة اقترابات، تحول دون التعرف على حقيقتها وماهيتها ومنها: الشروخ بين النظرية قاعدة التحليل و الظاهرة وخصوصيتها وتميزها الثقافي الحضاري، الذي يتم القفز عليه عادة، وكذا عدم وضوح البناء المنهجي خصوصا ما تعلق بداية من المنهج إلى المقاييس والاختبارات وصولا إلى العينات، التعسف في تفسير الظاهرة لاحقا، كما قد يمتنع المبحوث عن الإدلاء برأيه الصريح أو اتجاهه الحقيقي، ويستعيض عنها بالتمويه والنكران والاختلاق وربما الكذب، فضلا عن غياب معلومات دقيقة عن طبيعته الاجتماعية والتعليمية وغيرها من المتغيرات التي تسمح بالتعرف عليه، أضف إلى ذلك التركيبة السياسية والإدارية والأيديولوجية لهذه البيئة والتي تفتقد إلى مناخ حر يسمح بممارسة بحثية خارج الأطر والخطوط المحددة سلفا، وهو ما يفسر ضعف دراسات الرأي العام في الوطن العربي وعدم قدرتها على التنبؤ بالظواهر ولنا في أحداث ما عرف "بالربيع العربي" المثال البارز.

وتتنوع المشكلات التي تعترض الرأي العام في البيئة العربية، حيث يمكن أن نفصلها في العناصر الآتية:

1- مشكلات الأطر النظرية والمنهجية

1-1- المشكلة المفاهيمية:

تعد المشكلة المفاهيمية "صلب إشكاليات الرأي العام" ذلك أن هذا المفهوم ليس أصيلا في الثقافة العربية، بل هو من المفاهيم الوافدة والمترجمة حرفيا من Opinion Publique، التي تتضمن شحنة ثقافية وإيديولوجية وسياسية قد لا تتفق بالضرورة مع البنيات الثقافية للدول العربية الإسلامية، فالمفهوم في الثقافة الغربية وليد تحولات أيديولوجية سياسية واجتماعية واقتصادية وإعلامية، فهو نتاج وإفراز لظروف تاريخية وثقافية، لا تتسق بالضرورة مع تكوينات البيئة العربية.

واللافت للانتباه أن "الرأي العام" كمفهوم لم يكن محل إجماع في بداياته في الثقافة الغربية نفسها (ومازال منذ القرن 17)، فقد تعددت الاصطلاحات والمسميات التي تشير إلى الظاهرة قبل الاستقرار على الاصطلاح، ويشير ذلك إلى حجم النقاشات والتجاذبات التي أخذها في سياق تهيئته وبنائه ليعبر عن حقيقة الظاهرة، وبالتالي فتاريخه هو تاريخ الأفكار والصراعات والجدل حول الظاهرة، وكذا المسار التحولي من الأنظمة الشمولية إلى أنظمة ديمقراطية، ونظرة كل نظام له.

عرف اليونان مفاهيم قريبة من الرأي العام. مثل "الاتفاق العام" و"الاتجاهات السائدة" كما عرفت أوروبا في عصورها الوسطى الظاهرة تحت مسميات "الاتفاق العام"، و"الإجماع العام"، وهي مبنية على فكرة "الشعور الجماعي" التي كان يستخدمها أنصار البابا وخصومهم أنصار الإمبراطور للتعبير عن التقاليد السائدة والاتجاهات العامة للرأي في المناطق المختلفة المتنازع عليها، في العصر الحديث يعد مكيافيللي *(Niccolò Macchiavelli)* 1469-1527)أول من وجه الأنظار إلى ضرورة الاهتمام ب"صوت الشعب" واتجاهاته، وكثيراً ما كان يردد العبارة القائلة: إن صوت الشعب من صوت الله، وقد عبر الشاعر الانكليزي شكسبير بلسان هنري الرابع عن "الرأي الذي ساعد في الوصول إلى الحكم "، أما (مونتسيكيو) *Montesquieu.* فقد سماه "العقل العام"، و سماه (روسو *Rousseau. J-J*) "الإرادة العامة".

أما الاختلاف الوحيد بين المناقشات القديمة والمناقشات الحديثة، في هذا الصدد، فهو ما يتعلق

بإدراك مدى النفوذ الذي يفرضه الرأي العام على تصرفات الساسة والفلاسفة والمتصرفون في الشأن العام، وبهذا يتضح أن ظاهرة الرأي العام كانت معروفة لدى جميع الشعوب والحضارات، وان كانت تحت مسميات مختلفة، وإنما المستجد فيها درجة الاهتمام بها، ودراستها وتقنينها، ومعرفة أهميتها وقياسها واستخدام نتائج ذلك في توجيه الجماهير الواسعة»[2].

وترجع شاهيناز طلعت هذه الاختلافات إلى اختلاف نظرة الكتاب والمفكرين إلى الرأي العام، تلك النظرة التي حصرت معنى الرأي العام وحددته في نطاق معين، ولذلك فهناك جوانب رئيسية اعتمد عليها الكتاب في تحديد معنى الرأي العام وهي :

- طبيعة الفرد وسماته
- تكوين الآراء وخصائصها
- اختلاف اهتمامات الكتاب ومجالات تخصصاتهم وميادينهم
- إنه بالرغم من عدم وجود تعريف شامل للرأي العام إلا أنه يمكن لكل إنسان أن يفهم المقصود به إذا سئل عنه[3]، فهو إذن من قبيل السهل الممتنع، ودرجة الوضوح فيه تقربه أكثر من الالتباس فيه.

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الدارسين العرب قد نقلوا هذا المفهوم كما ورد من بيته الأصلي، وما يتضمنه من امتدادات ثقافية وإيديولوجية، لا يتفق بعضه وخصائص البيئة العربية الإسلامية، فقد تمت عملية النقل للمفهوم –وهو شأن الكثير من المفاهيم – «دون طرح المفهوم كإشكالية قابلة للفحص والتشريح ...وقد أدى استخدام مفهوم الرأي العام بهذا الشكل الواسع نسبيا في الكتابات العربية، إلى تقليل إمكانية نقد هذا المفهوم أو تغييبه استنادا إلى المعالم التراثية التي تميز الفكر العربي الإسلامي من جهة، وما أوردته دراسات الرأي العام في الغرب حديثا من جهة أخرى»[4]، والمتأمل في مسار وتاريخ المصطلح في العالم العربي، يخلص إلى نتيجة واحدة وهي افتقاده إلى ذاكرة نقاشية موسعة ممتدة من المجال الأكاديمي إلى المجال السياسي إلى المجال الإعلامي، تؤرخ لحركة مراجعة ومناقشة لمظاهره ومكوناته وخصائص في إطار خصوصية ثقافية، على منوال مسار تطوره في أمريكا وأوروبا، بل الحاصل أن هذه الفضاءات قد استقبلته ووظفته على انه مفهوم ناجز غير قابل للمراجعة، وبالتالي فهو مصطلح مفروض بحكم هذه التداول الواسع .

1-2- مفاهيم ثقافية حضارية خاصة:

تحفل التجربة العربية الإسلامية على مدار تاريخها ببعض المفاهيم ذات الصلة، والتي تشير إلى اتفاق الجماعة أو إلى آليات خاصة لاتخاذ القرار، وهذه الآليات تعكس طبيعة التكوين النفسي والاجتماعي والديني للإنسان العربي، وبالتالي فهي أكثر ملاءمة وتعبيرا عن طبيعة هذا الإنسان، ووجودها يرتبط أساسا بتوفر بيئة خاصة، فالنظرة إلى الرأي العام على أنه يمثل متوسط حسابي للآراء الفردية لا بد أن يتقاطع من حيث مفهوم الرأي العام والفردية ولو أردنا أن نطبقه على طائفة إسلامية، إذ يتداخل هنا الموروث الديني أولا مع التجربة السياسية في الحكم تأريخيا ثانيا يضلل الاثنين معا الموروث الحضاري الإسلامي بكل أبعاده، وهو ما يصطدم بالوحدات الاجتماعية والممارسة العقيدية وتضحى فردية الرأي نتاجا غريبا للقيم والعادات والأفكار(5)، وعلى مدار التاريخ العربي الإسلامي نستطيع أن نتلمس اصطلاحات خاصة للظاهرة بمضامين خاصة تتفق معه في النقطة المركزية وهي آلية اتخاذ القرار وتنفيذه، وتتضمن هذه المفاهيم مكنونات الشخصية العربية وتعكس تركيبتها، ومن هذه المفاهيم :

أ-العصبية:

يرتبط مفهوم العصبية بظواهر اجتماعية تتأثر بتفاعل أنظمة القرابة والدم ووشائج اللغة... وتزدهر الظاهرة وتعبر عن نفسها أكثر أثناء المناسبات السياسية والاجتماعية التي تتطلب النصرة والحمية، «**ولذلك يمكن توظيف هذا المفهوم جزئيا في دراسة بعض الظواهر الاجتماعية ...لكن هذا المفهوم لا يعتبر كافيا في ضوء التغيرات الحاصلة في مجال تكوين التصورات والذهنيات الجماعية وخاصة بعد دخول وسائل الاتصال الجماهيرية إلى مختلف الأقطار العربية والإسلامية** والنامية عامة» (6).

تتشكل بمقتضى« "الوازع"، الذي يتدرج من مجرد السلطة المعنوية إلى السلطة المادية التي **تقوم على الغلبة والسلطان واليد القاهرة ...بمعنى أنها سلطة اجتماعية تستمد خصائصها من نوع الحياة السائدة... كما أنها تنبثق عن عنصرين مهمين و هما القرابة والملازمة لأن العصبية بهذا الاعتبار جماعة دائمة فهي ليست من الجماعات المؤقتة التي تتشكل تلقائيا -كما في حال الرأي العام -بمناسبة طارئة في مكان وزمان معينين وهي ليست أيضا من الجماعات التعاقدية التي تقوم باتفاق أعضائها ...أن العصبية على العكس من ذلك لا تعتمد في نشأتها على عامل خارجي ولا على أي نوع من أنواع التعاقد، بل إنها لا تملك لنفسها أن تنشأ أو تنحل»** (7).

ب-الشورى:

تعتبر الشورى مؤسسة اجتماعية وسياسية ودينية شاملة تتجسد في سلوكيات الإنسان وأفعاله المتغيرة والمتغايرة في الزمان والمكان انطلاقا من الأسس المقاصدية والكلية، «تتميز الشورى عن الرأي العام في كونها مرتبطة بالأصول الكلية وذات مستويات عدة وتجد تجسيداتها في مؤسسات عدة ولا ترتبط بالضرورة بوسائل الاتصال وان كانت هذه الأخيرة أساسية في عملية تمكين الرعية من التعبير عن نفسها اتجاه الراعي ومن المواضيع التي تعتبر شرعا من صلاحية الجمهور المتلقي» (8).

ج-المخيال:

ويقدم الدكتور عزي عبد الرحمان عدة مؤاخذات على مفهوم الرأي العام على النحو الآتي:

- أن ما يسمى "الرأي العام" لا يعني فئة اجتماعية أو سياسية أو جغرافية أو أثنيه محددة، بل يختزل هذه الفئات المتنوعة في مواقعها وأهدافها في كتلة خيالية تفترض الوجود في الوقت الذي لا نجد ما يؤسسها في حقيقة الواقع.

- أنه لا يمثل كيانا مستقلا بأي معيار، ذلك أن هذا الرأي يتأسس من خلال ما تبثه وسائل الاتصال الجماهيرية أساسا ويصعب تصور مثل هذا الرأي في المجتمع لا توجد فيه هذه الوسائل بشكل واضح.

- أنه ظاهرة آنية وظرفية وليس مؤسسة اجتماعية تاريخية كما هو مفهوم الأمة أو العصبية... يستتبع ذلك عزل المؤثرات التاريخية والاجتماعية والحضارية التي تتدخل لا محالة في تشكيل هذا الرأي.

- أن هذا المفهوم كما ظهر في السياق الغربي ارتبط بعدد من المتغيرات تتمثل في تقلص ظاهرة الأمية وانتشار التعليم وتزايد مشاركة الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية (9).

- بالنظر إلى هذه الاعتراضات يقترح الأستاذ استبدال هذا المفهوم بمفهوم آخر وهو "المخيال الإعلامي" والذي يعني :حالة تتضمن المشاعر النفسية الاجتماعية التي تتكون بفعل ما يتعرض له الجمهور العربي والإسلامي من محتويات وسائل الاتصال من جهة وبفعل ما يحمله هذا الجمهور من مخزون تراثي وأسطوري من جهة أخرى ويعكس تعبير المخيال نمطا من التصور الذي هو في طور التكوين ومن ثم لا يمكن تحديد طبيعته ومراحل تطوره بسهولة إذ تتداخل الذاكرة التاريخية بصورة مشوهة بفعل عصور الانحطاط والظاهرة الاستعمارية مع

محاولة وسائل الاتصال القفز فوق التاريخ والواقع ...ويحمل المخيال طبيعة مميزة إذ إنه لا يرتبط بالضرورة بنسق إيديولوجي معين ...كما انه لا يمتثل لمثالية تسعى إلى تجاوز الواقع بل هو نسيج من القيم الأسطورية الراسخة في شعور الإنسان العربي ولا شعوره والقيم المصنعة الواردة إليه عبر وسائل الاتصال ...ويقسم الأستاذ هذا المخيال إلى نوعين:

– المخيال الإعلامي المجسد: وهو الذي يعبر عن نفسه من خلال تفاعله مع الأحداث التي ترد إليه عبر قنوات الاتصال.

– المخيال الإعلامي المجرد: وهو الذي ينشا من خلال الأسس التاريخية التي أفرزتها التراكمات التراثية العربية والإسلامية في تفاعلها مع الزمان والمكان في مختلف مراحل تطورها[10].

1-3- مشكلات تتعلق بالخلفية النظرية للبحث:

انعكس الإخفاق في تطويع وتبيئة المفاهيم الوافدة وتهذيبها وإعادة إنتاجها بما يستجيب لطبيعة البناءات الثقافية والحضارية الخاصة، على المرتكزات النظرية وفروضها التي يتم تبنيها لتفسير الظواهر الاجتماعية، وفي الواقع المشكلة أعمق من حصرها في الظاهرة محل البحث بل تمتد في عمق الدرس السوسيولوجي العربي بأكمله، نتيجة ظروف خاصة، ـ بعضها موضوعي وبعضها عمدي نتيجة الانغماس الأيديولوجي لبعض الباحثين وتحمسهم وانتصارهم لاتجاه دون آخر، وإنكار البعض لوجود ما يمكن تسميته "إسهام عربي إسلامي" يعتد به، ويخوضون حربا دعائية ساخنة ضد نموذج ما ويستنفذون طاقاتهم في حوار أيديولوجي مصطنع وزائف لا يعبر من بعيد أو من قريب عن مذهبيتهم وخصوصياتهم الثقافية[11].

ولا تعد الدراسات الإعلامية الميدانية عموما ودراسات الرأي العام استثناء في هذا المجال، وتتلخص هذه الأزمة في اعتماد الأطر النظرية الغربية على نموذج أو صورة مثالية لعملية تكوين الرأي العام وقياسه تقوم على حرية الفرد وديمقراطية المجتمع ودور الاستطلاعات في تأكيد وحماية هذه الديمقراطية[12]. وهو غير متاح أو ممكن في العالم العربي.

1-4- مشكلات تتعلق بالإجراءات المنهجية:

أولا – مشكلة المنهج:

تتصل مشكلة المنهج في الدراسات الإعلامية الميدانية ومنها دراسات الرأي العام بمشكلة المنهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية عموما، ولعل أشهر الصعوبات التي تختص بها العلوم الإنسانية هو ما يسمى "بتفرد الظاهرة"، ومحاولة التجريد والتعميم وإسقاط خصوصية الظاهرة

وتميزها قد ينطوي على تشويه لطبيعتها ويتصل بهذا ما يسمى التغير السهل السريع للظواهر الإنسانية أو الاجتماعية[13]، فدراسة المشكلات الإنسانية ذات محاذير منهجية بالغة الصعوبة، إذ يصعب الإحاطة بجميع متغيراتها الفاعلة، أو عزلها لدراستها معمليا كما في الظواهر الطبيعية ذات المنحى التجريبي، كما تواجه مشكلة أساسية تتعلق بتغيرها السريع وصعوبة إعادة تمثيل الواقعة لدراستها، ويكاد يكون من المستحيل الإحاطة بجميع مؤثرات الظاهرة الإنسانية لتداخل العوامل النفسية الشعورية واللاشعورية وتأثير عناصر من البيئة المحيطة...

وقد يسعى البعض إلى بناء ومماثلة الظاهرة معمليا بهدف تحويلها إلى الحقل التجريبي، وهو ما ينطوي على مخاطرة أساسية تتعلق بالإحاطة التامة بجميع ملابسات الموقف، ومدى حيادية الباحث، ومدى كفاءته في تصور الظاهرة، وعدم أدلجته للموقف أي القبول بتركيبته الأيديولوجية، وعدم توجيهه حسب قناعاته.

ومن المشكلات المنهجية أيضا سيادة البراديغمات والنظريات المناهج الغربية، والتمثيل الإسقاطي لها في تفسير هذه الظواهر الاتصالية في العالم العربي مثل النقدية، السبرنيطيقية، التفسيرية، الوظيفية البنيوية، التأويلية...، والثابت أن هذه النماذج إنما هي وليدة مقاربات علمية وتاريخية اجتهد أصحابها في تفسير الظواهر التي يدرسونها من خلالها، وترتبط أيضا بالخلفية المعرفية وربما الأيديولوجية لهم، كما أنها انعكاس للبيئة المنتجة لها، وعليه فان الكثير من أبحاث في المجال في المنطقة لعربية والإسلامية لا يخلو من التسطيح أو ما يمكن تسميته "بالسهولة البحثية"الناجمة عن فقر فكري وتسيب أدواتي يخل بصرامة التقاليد الجامعية وأخلاقياتها وتنعكس هذه السهولة حتى عند الاستناد الآلي إلى بعض النظريات الإعلامية الجزئية الغربية ...علما أن أيا من تلك النظريات لا يمس الأسس الجوهرية في المجال الثقافي والحضاري في المنطقة العربية والإسلامية فتبقى "الإشكالية الحضارية" في تعبير مالك بن نبي مستثناة وبعيدة عن الأنظار[14].

وأصل مشكلة الإسقاط التعسفي هذه مركبة ومتداخلة العناصر والأسباب، منها التاريخي ومنها الأيديولوجي ومنها الفقر والعجز عن الإبداع الذاتي، ومنها ما يتصل أيضا بمحاولة تجاوز الإخفاق والعجز الحالي النظري والمنهجي، كما أن لهفتنا للحاق بركب الحضارة الغربية دفعتنا إلى تبني حلول الآخرين الجاهزة الحلول الغربية دون أن نتوقف في كثير أو قليل لنسأل أنفسنا إذا كان واقعهم وأزمتهم هو واقعنا وهي أزمتنا[15] على حد تعبير سيد البحراوي.

ولا بد أن نشير هنا إلى أن المعرفة العلمية الإنسانية ذات طبيعة تراكمية، ولا مشكلة في الأخذ

بها من مصادرها المختلفة، وهو دأب الحضارات المختلفة التي شهدت حالات مثاقفة كثيرة، وإنما يتحول الأخذ إلى مشكلة حضارية، حين لا يتم التعامل مع هذه المعارف في حدود التمايز والخصوصية الثقافية، وعليه فإن أفضل تجاوز لهذه الحالة هو الإنتاج المعرفي المنفتح الذي يمكن أن يفرض نفسه عالميا.

ثانيا – مشكلات القياس:

أ-بناء المقاييس:

يذهب البعض إلى التشكيك في وجود الظاهرة ذاتها، حيث يرى بيار بورديو *Pierre Bourdieu* أنه لا يوجد ما يسمى بالرأي العام الحقيقي وأن قياسات الرأي العام ما هي إلا وسيلة من وسائل العمل السياسي وأن وظيفتها الأساسية هي إشاعة الوهم الذي مؤداه أن هناك رأيا عاما بينما هو ببساطة مجموعة من الآراء الفردية والتعبير عنه بالنسب المئوية أبعد ما يكون عن الحقيقة الفعلية، لأن الرأي العام ما هو إلا نسق من القوى والتوترات والصراعات في لحظة محددة ويلجأ أصحاب السلطة إلى أجراء تلك الدراسات في معرض احتياجاتهم إضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم[16]، وهو تقريبا نفس اتجاه الأستاذ عزي عبد الرحمن الذي اعتبره "مخيالا" فقط كما سبقت الإشارة إليه . ولعل "والتر ليبمان" *Walter Lippmann* قد عبر بصراحة شديدة عن هذا الموقف بقوله: إن الفرد بمفرده ليس لديه أراء بشأن كل القضايا العامة إنه لا يعرف كيفية توجيه القضايا العامة فهو لا يعرف ما يحدث ولماذا يحدث؟ وما الذي يجب حدوثه؟ إني لا أستطيع تخيل كيفية قدرته على المعرفة، ولا يوجد على الأقل سبب للتفكير في مجموعة من الأفراد الجهلاء في جماعة من الناس يمكن أن يكون لهم قوة موجهة ومستمرة في القضايا العامة[17].

وإذا كان هذا حال الظاهرة في بيئتها الأصلية التي تتمتع بقدر واف من الحرية والتناول الديمقراطي والمشاركة الحرة والفعالة في النقاش العمومي حول الظواهر والقضايا، فماذا يمكن القول عن العالم العربي؟ هل يوجد بها رأي عام فعليا؟ يرى البعض أن الرأي العام في دول الجنوب سطحي وفاعليته محدودة كما أن فرص وجوده إزاء القضايا المهمة والحيوية في الدول النامية فرص ضئيلة للغاية إذا وجد –ولو بين جمهور محدود-فهو رأي عام كامن ومن ثمة تصبح المشكلة كيف نقيس شيئا لا وجود له أو شيئا كامنا[18].

ورغم هذه المحاذير إلا أن العالم العربي لم يخل من دراسات للرأي العام، اجتهد أصحابها قدر الممكن في فحص الظاهرة، وفي هذا السياق أنشئت مراكز بحث -على قلتها-تهتم بالقياس

والاستطلاع له، بعض هذه المراكز تابع للجهات الرسمية مثل الجامعات والمراكز المتخصصة ... وبعضها خاص تابع لشخصيات أو مراكز خاصة، ويمكن توصيف حالة وواقع هذه المراكز على النحو الآتي :

-مراكز قياس الرأي العام في العالم :

تندر مراكز قياس ومتابعة الرأي العام في العالم العربي، باستثناء مصر والعراق وبعض الدول القليلة التي عرفت تجارب محتشمة ومتقطعة، وقامت هذه المراكز ببحوث عن الرأي العام مثل مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، المركز القومي المصري لدراسات الرأي العام، استجابة لمتغيرات سياسية واستراتيجية، سرعان ما توقفت وبقيت أن بحوث الكثير منها حبيسة رفوف المكتبات، ويمكن تصور وضع دراسات الرأي العام في الوطن العربي على النحو الآتي:

أ- دراسات تحت الطلب: أي تستجيب لأهداف وأغراض سياسية واقتصادية تجارية، أحزاب منظمات جماهيرية...، لتوظيفها في تحقيق مصالح ومكاسب محددة، انتخابات، تسويق أفكار، ...

ب- دراسات موضوعية محايدة نسبيا:وأهمها الدراسات والأبحاث الجامعية مثل أطروحات الدكتوراه وماجستير، جادة وموضوعية أجريت حول قضايا حيوية تهم الرأي العام العربي مثل قضايا الوحدة مثلا، لكنها لا تلقى اهتماما كبيرا بها، وغالبا يبقى حبيس رفوف المكتبات.

ج- دراسات تهدف إلى تعزيز وجهة النظر الرسمية: وتوظف توظيفا دعائيا تبريريا لسياسات بعينها بهدف إضفاء الصبغة الشعبية عليها، وغالبا ما تكون حتى الموضوعات المبحوثة تحت تأثير توجيهات رسمية، ويندر في العالم دراسات رأي حول اتجاهات وأراء الموطنين في النظام السياسي، أو السياسيات والخيارات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية ...

د- دراسات مشكوك في وجهتها:في التسعينات من القرن الماضي نشرت الباحثة البريطانية Francis sondors دراسة بعنوان: من يدفع أجر العازف؟ إلى أي والحرب الباردة الثقافية *Who Paid The Piber :The Cia and the cultural war* قدمت فيها أدلة عن تورط أجهزة مخابرات دولية على رأسها الس أي أي في دعم وتمويل إجراء دراسات ثقافية متنوعة منها ما يتعلق اتجاهات الرأي العام العربي نحو القضايا الصراعية، وغيرها من الدراسات التي تصب في هذا الاتجاه، وبالرغم من أننا لا نملك أدلة مادية ملموسة عن باحثين أو مراكز تورطوا في هذا المسعى إلا أن الوكالة كما تقول :قامت بإدارة واجهة ثقافية متطورة جيدة التمويل في الغرب ومن أجل

الغرب باسم حرية التعبير بعد أن اعتبرت الحرب الباردة معركة حول العقول جمعت المؤسسة ترسانة ضخمة من الأسلحة الثقافية من الصحف والكتب والمؤتمرات وحلقات النقاش والمعارض الفنية والحفلات الموسيقية والجوائز[19]، وقد وجهت في مصر تهم من هذا القبيل لمدير مركز ابن خلدون للدراسات الاستراتيجية، الذي أشرف على العديد من استطلاعات الرأي، ولا يُعلم على وجه الدقة مدى صحة هذه الاتهامات؟.

4-3- مشكلة العينة وطرق المعاينة:

تفرز بدورها مشكلة العينة وطرق اختيارها في بحوث الرأي العام، مشكلات أساسية تتصل بمصداقية البحث في حد ذاته ومدى موضوعيته، فبسبب غياب "إطار المعاينة" في حالة البحوث التي تستهدف التعرف على أراء الجماهير الواسعة، يصبح من الصعب تعميم النتائج المحصل عليها من العينات غير الاحتمالية، وتجعل من مسعى الباحث عرضة للمساءلة عن مدى حياديته وعدم تدخله في اختيار عينة تخدم توجهه أو يعضد بها رأيه، وقد يقع في "أيديولوجية الاختيار"، فمشكلة اختيار العينة وتمثيلها ليست مشكلة تقنية بحتة وإنما هي أساسا مشكلة منهجية أيديولوجية تتعلق باختيارات الباحث النظرية والسياسية والثقافية وبالمفاهيم والمناهج التي يتبناها[20]، ولا تقتصر هذه المشكلة على دراسات الرأي العام فقط، بل هي مسالة تمس كل البحوث الميدانية في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

4-4- مشكلات بناء أدوات جمع البيانات:

تعد أدوات جمع البيانات الحلقة الواصلة بين البناء المنهجي والجانب الميداني، فمن خلالها يمكن قياس الظاهرة والوقوف على معالمها وبالتالي تعكس الصدق والاتساق الداخلي بين مكونات البحث المنهجية والنظرية والميدانية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال احترام مجموعة المعايير والشروط المنهجية تتمحور حول "كفاءة" و"كفاية" الأداة، في الإجابة عن التساؤلات أو اختبار الفرضيات، ومن مظاهر قصور هذه الأدوات عدم اشتمالها على المتغيرات اللازمة لدراسة الظاهرة، وقد يتجاوز البعض هذا المطلب حتى تغدو الأداة خالية من أي روح ثقافية وحضارية، أي خلوها من الجانب القيمي، فتحت مسمى الموضوعية يتم استبعاد القيم مثلا .

كما أن الأخطاء المتعلقة بمدى إجرائية المتغيرات ومؤشراتها وفئاتها يجعل من قياس الاتجاه أو الرأي والاستدلال عليها صعبا، إن لم يكن عبثيا، ونتيجة التساهل في التعاريف الإجرائية التي تحدد الجوانب المقيسة في الظاهرة بدقة، تعد الأداة مثل الدلو المثقوب، أضف إلى ذلك أيضا

التساهل في تحكيم الأداة وتجريبها، لمعرفة مدى كفاءتها في دراسة الظاهرة، وفي العموم يمكن القول أن الفشل في بناء إطار منهجي دقيق مؤسس على قاعدة فلسفية فكرية، سيلقي بظلاله على جودة الأداة وصلاحيتها.

5- مشكلات تفسير وتحليل البيانات:

ترتد المشكلات السابقة أليا على هذا الجزء من الدراسة، إذ أن عملية التفسير والتحليل لنتائج البحث من شأنها الوقوف على حقيقة الظاهرة ودور المتغيرات فيها، غير أن الاخفاق في بناء إطار منهجي متكامل متساند وظيفيا ومتسلسل منطقيا، واضح المعالم الإجرائية، يهدد بنسف النتائج ويجعلها محل شك، كما أن الإخفاق في بناء إطار نظري وعدم الاهتمام الكافي برصد المتغيرات الظاهرة والكامنة في الظاهرة يؤدي إلى تفسيرات جزئية ومبتورة إن لم تكن مشوهة وغير واقعية، ويؤدي عدم الاهتمام الكافي بهذه العناصر إلى اختزال النتائج في مجموعة من الاحصائيات والنسب المئوية والمعاملات الإحصائية،

كما يؤدي غياب وعي الباحث بالرهانات الاجتماعية والحضارية للبحث المتميز ثقافيا عن مثيله في البيئات الأخرى إلى تولد "الخلل المعرفي"، الذي ينتج أصلا عن عدم فهم جوهر المشكلة المدروسة، وطبيعة امتداداها وتشعباتها، فليست مشكلة الرأي العام هي الاتجاه بقدر ما هي" طبيعة التشكل الثقافي النفسي" لهذه الفئة المبحوثة، وطبيعة المتغيرات الفاعلة في الظاهرة ظاهرها وكامنها وأليات تشكلها وأليات توجيهها.

3- مشكلات تتعلق بتكوين المبحوثين:

أ- غياب ثقافة الإدلاء العلني بالرأي:

يغلب على المبحوثين التكتم وعدم البوح بحقيقة الرأي والاتجاه نتيجة عدة عوامل منها طبيعة الثقافة في حد ذاتها، الخوف من التصريح الذي قد يجر إلى ما لا تحمد عقباه-حسب تصورهم-، التمويه، الكذب، الإدلاء بمعلومات خاطئة، أو ما يتصل عموما بثقافة المشاركة في مثل هذه البحوث، وهي عوامل تجعل من النتائج المحصلة محل تحفظ، ويكون من الأسلم للباحث توظيف أكثر من أداة، خصوصا الملاحظة بالمشاركة لمقاربة حقيقة الظاهرة.

أما الشق الثاني فيتعلق بحقيقة الرأي المعبر عنه ومدى وعي المبحوث بحقيقة الظاهرة، في ظل هيمنة قوى مالية واجتماعية وإعلامية وسياسية وأمنية تقيد وتقولب الرأي وتوجهه نحو اتخاذ وجهات وقرارات تخدم أجندتها ومصالحها، وحينئذ تقيس هذه الاستطلاعات "عمليات

تزييف الوعي".[21]

ب- التكوين العلمي والثقافي:

من المفيد الإشارة إلى مشكلة تتعلق بترجمة المصطلح من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية، فالترجمة الحرفية "رأي" و"عام" تفتح المجال أمام نقاش ثقافي حضاري حول مقبولية هذا المصطلح في الثقافة العربية الإسلامية، فهل يمكن الاعتداد برأي العوام حيال القضايا الأساسية وغير الأساسية؟ فنظام الشورى مثلا لا يتيح المجال أمام العوام بل يجعل اتخاذ القرار من صلاحيات أهل الحل والعقد، وحتى في الأنظمة المبنية على العصبيات يكون اتخاذ القرار شأن نخبة محددة، ويبدو أن الديمقراطية الأمريكية قد تنبهت لذلك، فجعلت العامة أخر من يستشار في قرار انتخاب الرئيس، وإذا سلمنا جدلا بذلك وتماشيا مع ما هو شائع في العالم العربي، فما مدى أهلية العامة لاتخاذ القرار؟

فبالنظر إلى المستويات التعليمية والثقافية المتدنية و المتواضعة لدى الغالبية، وكذا غياب الدعائم الأساسية لتكوين "رأي" حيال القضايا المطروحة منها: الإعلام الحر والموضوعي والنزيه الذي يوفر قدر كافي من المعلومات والحقائق والإحصائيات عن الظواهر محل النقاش، وجود فضاءات عامة نقاشية حرة تسمح ببلورة الآراء، وجود مجتمع مدني ونخب شجاعة تقود الرأي وتنوره، غالب الظن أن هذه العناصر تكاد تكون منعدمة في العالم العربي أو مُوجهة، وفي أحسن أحوالها مكبلة بالإرث التاريخي والنزعة العصبية والميول العاطفية، ومحكومة بمنظومة ولاءات ومصالح مالية سياسية أيديولوجية ضيقة.

ج- الثقافة السياسية وتجاوز إشكالية الخوف والصمت :

تعتبر الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة التداول، حيث ارتبط هذا المفهوم بالتوجهات السلوكية في نهاية الخمسينات من القرن الماضي، إذ بدا واعدا بتجاوز الكثير من المشكلات المثارة في علوم السياسة لاسيما تلك المتعلقة بكيفية تأثير الناس في النظام السياسي وطبيعة تفاعلهم معه على المستويين الكلي والجزئي، وهكذا ظهرت دراسات عديدة تشير إلى اختلاف أنماط القيم والاتجاهات والمعتقدات من بلد إلى أخر بل وداخل البلد الواحد تبعا لاختلاف تجارب الحياة والخبرات التاريخية ومستوى التعليم والمستوى الاقتصادي والاجتماعي وفي ضوء ذلك شاع استخدام "الاقتراب الثقافي"، وبدا أن ثمة ارتباطا بين طبيعة الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما وطبيعة النظام السياسي القائم [22].

والثقافة السياسية انعكاس طبيعي لطبيعة التكوين العلمي والثقافي والخبرات والمعارف المتعلقة بالظاهرة محل النقاش العام، حيث تمكن الأفراد والجماعات من تبني أراء واتجاهات تخدم أو تتوافق مع مصالحهم، ويثير غياب الثقافة السياسية لدى الأفراد والجماعات، إشكاليات تضرب في صميم الظاهرة أصلا، وربما هو سبب إنكار بيار بورديو *Pierre Bourdieu* لوجود ظاهرة الرأي العام [23]، وحينئذ لا يمكن الحديث عن التأثير في صناعة القرار أو اتخاذ القرار، بل عن حشود تسودها عقلية القطيع و الإمعية والزبونية، وتتنوع أساليب تسييرها بين الترهيب والترغيب ومن بين تلك الأساليب "صناعة الخوف في المؤسسات الإعلامية "؛وهي الوصول بالمتلقي إلى حالة من الشعور بالقلق والخوف والإحساس بعدم الأمن، وعدم القدرة على تبني قرارا بشكل مباشر، جراء التعرض إلى محتويات إعلامية، يتم فيها التلاعب بالأخبار وتزييف الحقائق ومصادر المعلومات والبيانات، وتغيير المصطلحات واستبدال الكلمات، وضخ ذلك في أشكال إعلامية وقوالب درامية نصية أو سمعية أو مرئية، بشكل منظم ومنهجي أو ما يعرف بالحملات الإعلامية، تهدف في مجملها إلى زيادة الضبط الاجتماع والسياسي للقوى الشعبية، وتوجيهها إلى تبني اتجاهات وأراء وسلوكيات، متوافقة مع طبيعة أهداف الدوائر المستفيدة، من "صناعة الطواعية"، أو "صناعة الإذعان" على حد تعبير ادوارد هيرمان ونعوم تشومسكي[24]، ومن الأمثلة على ذلك الإسلاموفوبيا، أي الخوف من الإسلام والمسلمين.

د-غياب المجتمع المدني وضعف قادة الرأي:

يعد المجتمع المدني المشكل من الأحزاب والجمعيات والمنظمات الجماهيرية، الرافد الأساسي في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام، وفضاء نقاشيا حرا تتبلور فيه الآراء والأفكار وتتكون فيه الاتجاهات المختلفة حول القضايا المختلفة والمستجدات، ولذا يعد حجر الأساس في الديمقراطية الحديثة، غير أن تحوله إلى حالة الزبونية والإمعية والسعي الدائم إلى تحقيق مكاسب ومغانم مختلفة، وتخليها عن مهامه التنويرية، يقلص من فرص تكوين رأي عام مؤثر في القضايا المختلفة، بل يحوله إلى أجهزة تحشيد للمناسبات السياسية ولجان تأييد ومساندة دون أية نقاشات حرة وبناءة .

خاتمة

يمكننا في ختام هذا العرض أن نقف على ملامح مشكلات بحوث الرأي العام في العالم العربي عموما من خلال هذه المؤشرات الإجمالية:

مشكلات تتعلق بالبناء النظري أي المرتكز التحليلي الذي يوفر إطارا من الفرضيات

التفسيرية للظاهرة، وهي في الغالب غربية المنشأ، وينتج عن توظيفها المباشر شروخ واختلالات معرفية، تجعل من هذه الدراسات اقترابات أو مقاربات ومحاولات تدور في فلك الظاهرة دون أن تلامس عمقها.

ومن بين هذه مشكلات ما يتعلق بالجهاز المفاهيمي، فمفهوم الرأي العام في حد ذاته مفهوم إشكالي بالنسبية للثقافة العربية الإسلامية، التي أفرزت تجربتها التاريخية الطويلة مفاهيم أخرى تستوعب طبيعة الظاهرة، وأكثر من ذلك يمكن أن يصبح مفهوم الرأي العام، من الناحية الفلسفية والعقدية مفهوم صدامي لمسلمات هذه الثقافة، إن المشكلة المفهومية في التقدير هي من أخطر المشاكل وصلبها.

وهناك مشكلات تتعلق بالجانب المنهجي الإجرائي كبناء المقاييس واختيار العينات المدروسة وخطورة التحيز أو "الانتخاب الأيديولوجي"، ويمكن اجتياز هذه المشكلات أخلاقيا، من خلال تحري الدقة والموضوعية والأمانة والنزاهة.

مشكلات تتعلق بظروف البحث ذاته وطبيعة المبحوثين، مثل السياق الاجتماعي والثقافي وطبيعة تشكله الميال إلى التكتم، والإحجام عن إبداء الرأي علانية نتيجة ثقافة الخوف السائدة، وكذا انغلاق المجال السياسي وافتقار العالم العربي أصلا إلى عناصر ومكونات ومقومات الرأي العام المتعارف عليها، ولذلك يشكك الكثيرون في وجود الظاهرة أصلا.

- الهوامش:

1 - عمليا تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مهد دراسات الرأي العام، «حيث انشأ بها سنة 1935 في مدينة برنستون، بولاية نيوجيرسي ميلاد أول معهد لدراسة واستطلاع الرأي أسسه "جورج غالوب" George Gallup1901 -1984( )، ثم تلاه بالمو روبر" من خلال مركز Fortune Surveys كما أسس "كروسلي" Crossly Poll، ويعد معهد غالوب من أشهر المعاهد المتخصصة في استطلاعات الرأي، حيث تملك المؤسسة فروعا تابعة لها في جميع القارات، تقوم بعملية تحليل منهجية مدققة للآراء من اجل جمع المعلومات التي يمكن أن تفيد صناع القرار في أمريكا وقد تم عقد اجتماع في ابريل 1969 في ميرليجن بسويسرا حيث التقى مديرو 26 منظمة تابعة لغالوب لمناقشة الحالة النفسية للجمهور في بلدانهم، وقد قامت غالوب باستطلاعات لقياس الرأي العام وتتبع المواقف الجماهيرية في كل من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمواضيع والقضايا اليومية، بما فيها قضايا غاية في الدقة والحساسية أو حتى المثيرة للجدل. استطلاعات غالوب مشهود لها بالدقة في التنبؤ الصحيح بنتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وهناك استثناءات بارزة لتلك الدقة كفوز ترماون على توماس ديوي في انتخابات عام

1948، حيث اختار أغلب المقترعين ديوي، أيضا استطلاع غالوبGallup أيضا بانتصار جيرالد فورد في عام 1976 أمام جيمي كارتر.
2 – محمد منير حجاب، أساسيات الرأي العام، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة:2000، ص 57-58.
3 –شاهيناز طلعت، الرأي العام، دط، المكتبة الانجلوامريكية، القاهرة: 1983، ص 157.
4 –عزي عبد الرحمان، دراسات في نظرية الاتصال نحو فكر إعلامي متميز، ط1، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2003، ص 51.
5 – حميدة سميسم، نظرية الرأي العام، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة: 2005، ص 231.
6 –المرجع السابق، ص 69.
7 –محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدول منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1994، ص 168.
8 –عزي عبد الرحمان، دراسات في نظرية الاتصال نحو فكر إعلامي متميز، مرجع سابق، ص 67.
9 – المرجع السابق، ص 51.
10 –المرجع السابق، ص 66-70.
11 –محمد محمد أمزيان، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، ط4، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، 2008، ص 281.
12 –محمد علي محمود شومان، دور الإعلام المصري في تكوين الرأي العام دراسة نظرية وميدانية، أطروحة دكتوراه مقدمة لقسم الاعلام جامعة القاهرة، ص 292.
13 –يمنى ظريف الخولي، مشكلة العلوم الإنسانية تقنينها وإمكانية حلها، ط1، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة 2011:، ص 99.
14 –عزي عبد الرحمن، منهجية الحتمية القيمية في الإعلام، الدار المتوسطية، تونس:2013، ص 9.
15 –سيد البحراوي، البحث عن المنهج في النقد العربي الحديث، دار شرقيات، القاهرة:1993، ص 108.
16 -Pierre Bourdieu, L'opinion publique n'existe pas, http://www.acrimed.org/article3938.html
17 –نقلا عن جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه، دار المعرفة الجامعية، القاهرة:2005، ص 99.
18 –محمد علي محمود شومان، مرجع سابق، ص 290.
19 –محمود القعود، المرايا المقعرة، عالم المعرفة، العدد 272، أغسطس 2001، ص77.
20 – حميدة سميسم، مرجع سابق، ص 232
21 –محمد علي محمود شومان، دور الإعلام المصري في تكوين الرأي العام دراسة نظرية وميدانية، مرجع سابق، ص 292.
22–عبد السلام علي نوير «الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية» عالم الفكر، العدد (01) المجلد 40 يوليو –سبتمبر 2011، ص 7.
23 –-ierre Bourdieu. L'opinion publique n'existe pas,(2014/12/4 (تم التصفح يوم

www.hommemoderne.org/societe/socio/bourdieu/questions/opinionpub.html
24 -Edward s.Herman and Noam Chomsky ,Manufacturing Consent:The Political of mass media. Ed.Pantheon books.New york.1988.

Media research field problems In the Arab world Public Opinion Research model

Dr. Ahmed ABDELLI*

ABSTRACT:
This paper aims to identify the Media research field problems in general, and public opinion research in particular, which are numerous and varied, some of which regard to the conceptual aspect, which poses problems arising from the transfer of knowledge from the fields of culture , civilization and the origin of the special historical and ideological process.

Key words: public opinion, concepts, problems of poll, public opinion poll.

---

* Université Emir Abdelkader des sciences islamiques – Constantine.